الفصّل الثانيِ

أَبعَاد العَلاقَات الأَمْرِيكِيةَ الصِينيةَ

لقد نشأت وتبلورت العلاقات الأمريكية الصينية على إيقاع وخلفية تشكل جمهورية الصين الشعبية، بالإضافة إلى ذلك فإن جذور هذه العلاقة تمتد إلى العام 1899 عندما دعت واشنطن حينها بكين إلى "نهج الباب المفتوح"[1]، الذي يسمح لكل القوى الأجنبية بالوصول إلى الصين دون إمتيازات.

ومُذّاك التاريخ والعلاقة الثنائية تمّرّ بأطوار عديدة، بين التحسن الذي بلغت ذرّوته أوائل العام 1979، في عهد الرئيس **جيمي كارتر "Jimmy Carter"** (ولايته 1977-1981) وإدارته، وبين السوء في ثلاث مراحل، حيث الأولى كانت عام 1996 حينما قامت الصين بإختبار صواريخ باليستية على أطراف الجزيرة، والثانية كانت في أعقاب قيام السلطات الصينية بسحق وقمع إحتجاجات ميدان تيانانمين في جوان 1989[2]، والثالثة حين أقر الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب "Dunald Trump"** (ولايته 2017-2020) في 2018 فرض رسومٍ جمركية بالغة على الواردات الصينية، معلناً بذلك حرباً إقتصادية ضارية.

بناء على ما تقدم ذكره، فإن هذه العلاقة المضطربة ماضياً والمتوترة آنياً تتجه إلى الغموض وعديد السيناريوهات، وذلك وفق إعتبارات عدة، أبرزها، آثار قرارات الرئيس الأمريكي السابق **باراك أوباما** ولايته (2009-2017) فيما يخص سياسة التحول نحو آسيا[3]، وقرارات ترامب وإدارته "اللامسؤولة"، وإختلاف الأنظمة الحاكمة في كلا البلدين، فالولايات المتحدة بلد دستوري مؤسساتي ديمقراطي، والصين بلد شيوعي بيروقراطي، لا سيما بعد التعديل الأخير في الدستور الذي يبقي الرئيس الحالي إستثناء في منصبه مدى الحياة.

أيضا، تخوف البلدين من تقلب الموازين لصالح الآخر، وكذا حرص البلدين على إحتواء المنافسة، ولأنهما يدركان جيدا وبعمق أن البديل هو الصراع والحرب (نهاية التاريخ).

توصف العلاقات بين الولايات المتحدة والصين اليوم بأنها العلاقة الأكثر أهمية في العالم، وتوصف بالعلاقة بين الإثنين الكبار (G2)[4]، بإعتبارهما عاملين أساسيين ومؤثرين جدّا في النظام الدولي وفي العلاقات الدولية، ومن قِبيل أنهما يُسَطِّران ويَمّلُكان القوة السياسية (مجلس الأمن الدولي)، القوة الإقتصادية العظمى في العالم، القوة العسكرية الأفتك في العالم، والتكنولوجيا والتقنيات.

المبحث 1: أبعاد العلاقة الأمريكية الصينية

البعد التاريخي[5]

---

[1] **سياسة الباب المفتوح Open door policy**: هي مجموعة أسس ومبادئ أدرجتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في مذكرتين وجهتهما عامي (1898-1899) إلى الدول الأوربية، اليابان، وروسيا، تُعارض فيهما نهج تقسيم الصين إلى مناطق نفوذ فيما بينها، وهو ما كان سيضر بالمصالح الأمريكية في التجارة الحرة معها.

[2] جيفري ريتشيلسون، ومايكل إيفانز، **ميدان تيانانمن (1989) تاريخ رفع السرية**، أرشيف مجلّة الأمن الدولي (جامعة واشنطن / الو.م.أ)، 1999، nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB16، بتاريخ (2018/10/12).

[3] سالي شعراوي، **مرجع سابق**، ص 187.

[4] جهاد الخطيب، **العلاقات الأمريكية الصينية "آفاق الصراع والتعاون" 2008-2015**، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2016، ص 39-53.

[5] دليل **تاريخ العلاقات الأمريكية الصينية من الإعتراف إلى العلاقات الدبلوماسية (الدولة منذ عام 1776)**، منشورات الحكومة الأمريكية، history.state.gov/countries/china، بتاريخ (2018/08/08).

مع حلول العام 2019 تكون العلاقات الرسمية بين الولايات المتحدة والصين قد بلغت الأربعين عاما، حيث شهدت هذه الفترة عديد الأحداث والوقائع التي رسمت وبلورت ملامح هذه العلاقة.

إن الطبيعة الإستثنائية والخصوصية التي تتسم بها العلاقة الأمريكية الصينية لم تكن وليدة اللحظة، بل إن لها سياقات وجذور تاريخية ساهمت في بلورة وتشكيل الملامح الأساسية لهذه العلاقة الوطيدة... حيث أنه وبالنظر إلى التاريخ[1] نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية دخلت إلى آسيا في نهاية القرن التاسع عشر بمواقف ورؤى مختلفة عن الأوروبيين، ففي حين كانت الدول الأوروبية (مع مساعي اليابان لمضاهاتها ومجاراتها) تريد إنشاء مستعمرات ومناطق نفوذ (على غرار الهند..) كانت الولايات المتحدة عام 1899 في عهد الرئيس **وليام مكينلي "William McKinley"** (ولايته 1897-1901) تدعوا إلى نهج الباب المفتوح مع الصين، مطالبة إياها بأن تكون "منفتحة" على الوجود الأجنبي والتجارة.

بَيْدَ أنه وبالنظر إلى هذه السياسة المدّعُو إليها، نلحظ بأن هذا الباب المفتوح يعني أيضا وبالضرورة المساواة بين جميع القوى الأجنبية في قدرتها على الوصول إلى الصين، ودون أي نفوذ، وهذا بدوره لم يرُقّ للولايات المتحدة ولا لإدّعاءاتها، فقد أصاب الرئيس **وودرو ويلسون " Woodrow Wilson"** (ولايته 1919-1921) الوطنيين الصينيين بخيبة أمل كبيرة في مؤتمر فرساي عام 1919 بباريس، عندما أعطت المعاهدة الناتجة عن المؤتمر شبه جزيرة شاندونغ المنزوعة من ألمانيا إلى اليابان، بدلا من إعادتها إلى الصين.

خلال إدارة الرئيس **هربرت هوفر "Herbert Hoover"** (ولايته 1929-1933) وخليفتها إدارة الرئيس **فرانكلين روزفلت "Franklin Roosevelt"** (ولايته 1933-1945) قدَّمَتَا كِلّتاَ الإدارتين للصين مساعدات غذائية ضخمة جدا أثناء المجاعة الكبرى في أواخر الأربِعينيات من القرن الماضي، ودعمت الولايات المتحدة الحكومة الجمهورية للصين.

في تلك الفترة أيضا دعمت الولايات المتحدة الصين ضد اليابان خلال حرب المحيط الهادئ، وقدمت في ذلك دعما دبلوماسيا وماليا.

بالربط بما سبق، تجدر الإشارة أن ما نشهده اليوم من نقاشات تتعلق بالعلاقات الأمريكية الصينية سبق الخوض فيها في تلك الحقبة بإسهاب وتمعن كبيرين.[2]

أثناء تلك الحقبة، كان للصين الجمهورية حينها جماعات ضغط في الصحافة وغيرها من الدوائر في الولايات المتحدة، وقد كانت هناك شكوك كبيرة تتعلق بالصين إستنادا إلى وجود فساد داخل النظام الجمهوري.

بُعَيّدَ بعثة **ديكسي "Dixie Mission"**[3] إلى يانان حيث كان الشيوعيين الصينيون يتخذون قواعدهم، برز تيار معتدل ينصح بإقامة علاقة متوازنة ومحترمة مع الشيوعيين.

---

[1] فرانسوا غودمو، **العلاقات الصينية-الأميركية (الجذور التاريخية والمستقبل الغامض)**، studies.aljazeera.net، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2013.

[2] **معالم في تاريخ العلاقات الخارجية للولايات المتحدة**، منشورات الحكومة الأمريكية، history.state.gov/countries/china، بتاريخ (2018/08/08).

[3] **مهمة ديكسي "Dixie Mission":** كان الهدف منها محاولة الولايات المتحدة إقامة علاقات رسمية مع الحزب الشيوعي الصيني وجيش التحرير الشعبي الزعيم الصيني **ماو تسي تونغ "Zh-Mao Zedong.ogg"** (1893-1976)، حيث بدأت هذه المهمة في 22 جوان 1944

بعد سقوط الصين في 1949 وتأسيس "جمهورية الصين الشعبية"، ثار جدل كبير في الأوساط الأمريكية حول أسباب هذا السقوط، وهل هو فشل الجمهوريين أنفسهم في الصين؟ أم أن السبب هو الشيوعيين الخونة؟.

خلال هذه الحِقبة بالذات، تشكلت المواقف وتبلورت الرؤى لدى الصينيين تجاه الولايات المتحدة، فالجنرال **كاي شيك "Chiang Kai-shek"** (1887-1975) كان يمارس الضغط على واشنطن ويتملقها في آن واحد، وكان **ماو تسي تونغ "Zh-Mao Zedong.ogg"** (1893-1976) والشيوعيين غير معاديين لها، كما تعامل كل من **تشوان لاي "Zhou Enlai"** (1898-1976) أول رئيس وزراء لجمهورية الصين الشعبية 1949-976)، والممثلين عن الشيوعيين في **"تشونغتشينغ"**[1] في عهد الجبهة المتحدة مع الأمريكيين.

بَيْدَ أن الحرب الكورية (1950-1953) التي بدأها **جوزيف ستالين "Joseph Stalin"** (1878-1953) القائد الثاني للإتحاد السوفياتي بطلب من **كيم إل سونغ "Kim Il Sung"** (1912-1994) الزعيم الكوري الشمالي، وبدعم من الزعيم الصيني **ماو**، غيرت كل ذلك، ومع تنفيذ سياسة العزل الذاتي الصيني والحملات الجماهيرية المناهضة للولايات المتحدة الامريكية في جمهورية الصين الشعبية، حيث أدت هذه السياسة التي يطلق عليها **السِتار الخَيْزَرَاني "Bamboo Curtain"** إلى عزل الصين التي كانت قد دخلت الحرب الكورية وساعدت الشيوعيين الفيتناميين ضد الولايات المتحدة **"حرب فيتنام"** (1955-1975)، وإلى غاية تاريخ الهُدنة الكورية في نوفمبر 1953، ليتم تجنيب البلدين الصراع المباشر.

نذكر أيضا الحادثة الشهيرة عندما وقف **"ماو"** ضد بعض الجنرلات في عام 1965 رافضا إرسال جنود جيش التحرير الشعبي الصيني إلى فيتنام للحرب ضد الولايات المتحدة على الرغم من أن الصين أقرضت السلاح الهندسي الخاص بها للسوفييت للمساعدة في نقل الأسلحة إلى الهند الصينية.

مع تفكك التحالف بين الصين والإتحاد السوفياتي بين عامي 1959-1963 أصبحت العلاقة هنا مثلثة الأضلاع[2]، حيث ضلت الصين في المعسكر المناهض للولايات المتحدة، وبقيت تشجب "التعايش السلمي"، لكنها كانت تعارض أيضا ما تسميه "النهج التحريفي السوفياتي"، وقد قاتلت بضراوة ضد نفوذ موسكو في العالم الثالث.

لقد لزم الدبلوماسية الأمريكية عشر سنين حتى تمكنت من الإستفادة من الفرص التي وفرها إنقسام الصين والإتحاد السوفياتي، وقد كانت إدارة الرئيس **ريتشارد نيكسون "Richard Nixon"** (1969-1974) حينها بحاجة إلى الصين للضغط على فيتنام وإنهاء الحرب في الهند الصينية.

بعد عدة لقاءات سرية، قام الرئيس الأمريكي **ريتشارد نيكسون** بزيارة تاريخية إلى الصين في 1972 رافقه فيها المفكر ووزير الخارجية (1973-1977) **هنري كسنجر "Henry Kissinger"**

خلال الحرب العالمية الثانية وإستمرت إلى غاية 11 مارس 1947 بقيادة الدبلوماسي والعسكري الأمريكي **دافيد باريت "David D. Barrett"** (1892-1977) والدبلوماسي الأمريكي **جون ستيوارت سيرفيس "John S. Service"** (1909-1999).

[1] **تشونغتشينغ "Chongqing":** مدينة كبرى في جمهورية الصين الشعبية، تتمتع بنظام إداري خاص (بلدية مركزية)، تعد أكبر مركز صناعي وتجاري في منطقة آسيا، وهمزة وصل لعديد الطرق البرية والنهرية على المجرى الأعلى لنهر اليانغتسي، حيث توجد فيها العديد من صناعات (الحديد، الصلب، الكيماويات، مصانع الطاقة الكهربائية، صناعة السيارات "كبرى شركات صناعة السيارات العالمية"، الآلات، السفن، مواد البناء، الغزل، النسيج، الأطعمة، الطب، الأدوية، وغيرها من الصناعات).

[2] فرانسوا غودمو، **المرجع السابق**، ص 03.

(1923) (عراب السياسة الأمريكية)، وإجتمع مع الرئيس **ماو** لبحث سُبل إرساء أساسات التفاهم بين البلدين، ومن ذلك الملف الأساسي وهو "تايوان" التي لجأ إليها النظام الجمهوري عام 1949، ليتفقا الطرفان في النهاية على أن "لا يتفقا" حسب البيان الختامي الذي صدر بعد المحادثات.

وللتنويه، فإنه وبالرغم من أن الإعتراف الدبلوماسي تحقق في نوفمبر 1979 أثناء فترة الرئيس **جيمي كارتر "Jimmy Carter"** (ولايته 1977-1981)، إلاّ أنّ الموقف الأمريكي تجاه العلاقة مع الصين كان آخذا بالتحول قبل هذا التاريخ.

لقد كانت أفضل الفترات في العلاقات الأمريكية الصينية تصل ذروتها في أوائل عم 1979، أي بعد الإعتراف.

وقد قام الزعيم الجديد للصين **دنغ شياو بِنغ "Deng Xiaoping"** (ولايته 1978-1992) بزيارة تاريخية إلى الولايات المتحدة، ومع ذلك، فإن سياسة **دِنغ** لم تأخذ شكل التحالف، بل حافظ على مسافة ثابتة، وبدأ يحكم على كل حالة وموضوع على حِدَّة، ووفق الوقائع الموضوعية، وحسبما تُمّليه مصلحة الصين أولاً وأخيراً.

في نهاية فترة الرئيس **كارتر**، هاجم **رونالد ريغين "Ronald Reagan"** (ولايته 1981-1989) خصمه لضُعف موقفه تُجاه الصين، مُدّعيا أنه سيوفر دفاعا أفضل عن تايوان.

وبعد إنتخابه، سعى إلى زيادة مبيعات السلاح إلى تايوان، ممّا إنجر عن ذلك غضب صاخب من بكين، فإستمر الخلاف حتى تم التوقيع على البيان الثاني بين واشنطن وبكين في جوان 1982.

إبتداء من حملة **ريغان** الإنتخابية الناجحة عام 1980 وإلى غاية وصول **جورج دبليو بوش "George W. Bush"** الحكم (ولايتُهُ 2001-2009)، ظلت هناك دورة سياسية داخلية تتحكم في العلاقات الصينية الأمريكية، إذ أن كل مرشح فائز لا يأتي إلا وهو ينتقد سياسة سلفه تجاه الصين، واعداً بموقف أكثر صرامة (بشأن قضايا الأمن بالنسبة للجمهوريين وقضايا التجارة وحقوق الإنسان بالنسبة للديمقراطيين).

تعقيباً على الفكرة السابقة، بتولي الجمهوري المتشدد **بوش** الإبن الحُكم، كانت دوائر النفوذ وصُنع القرار في واشنطن تتوجه إلى الإهتمام بالصين بطريقة جِدُّ إستراتيجية لكي لا تكون لها ندّاً ومُنافساً في العقود القادمة ولكي تُنهيالتاريخ لصالحها، بَيْدَ أنّ أحداث سبتمبر 2001 أجّلّت ذلك كُلَهُ بسبب إشتِغال أمريكا بالحرب على الإرهاب وغزو أفغانستان 2001 والعراق 2003، ممّا أعطى للصين مُهلة جيدة جداً سَنحت لها بأن تكون القوة الإقتصادية الأعظم بعد الولايات المتحدة في ظرف عشر سنينّ.

لقد إختلفت الصين الشعبية مع كل رئيس جديد وفي كل مرة، وذلك حتى يتم التوصل إلى حل وسطي جديد، وبعد ذلك لا تفتأ إلاّ وتُعبّر عن أسفها لرحيل كل رئيس، بَيّد أن إعتلاء **ترامب** سدة الحكم وتعيينه لمجموعة متشددة في طاقم إدارته والتي تهتم بمصلحة أمريكا أولاً وأخيراً، فإن ذلك ما سيجعل المخاوف تزدّاد وتعّظُم، والقلق يستشّري ويَدُّبُ في الأوساط الصينية والعالمية.

بناء على ما سبق، نجد أن **ريغان** قاد حملة لأجل تايوان، ومن ثم الرئيس **جورج بوش الأبّ "George Bush"** (ولايتُهُ 1989-1993) الذي أعاد التوازن في بداية حكمه للعلاقات الأمريكية اليابانية، في حين أنّ **بيل كلينتون "Bill Clinton"** (ولايتهُ 1993-2001) إختار التجارة كنهجٍ رئيس

في التعامل من بكين مانحاص إيّاهَاَ وأخيرا **وضع** الدولة المفضلة (حيث وضع الأسس لذلك في تلك الفترة لتبلغ في العام 2018 حجم تبادل إقتصادي يفوق نصف ترليون دولار)، وبعد أن إنضمّت الصين إلى منظمة التجارة العالمية سنة 2001 بعد مفاوضاتٍ فاشلة في عام 1999.

وقد تحدث **دبليو بوش** أثناء حملته الإنتخابية عن الصين واصفا إياها بأنها "منافس إستراتيجي"، وقد بدأت حينها وزارة الدفاع (البنتاغون) تركّز إهتمامها تُجاه "الغرب" قبل أن تُعطل هجمات سبتمبر 2001 هذا التوجه، وتعيدَ إستِتْنافه في العام 2012، وهو العام الذي إجتازت فيه الصين اليابان كثاني أكبر إقتصاد عالمي، وقد كان ذلك في ظل إدارة **أوباما** كجزأء من سياسة التحول نحو آسيا[1] بعد الإنسحاب من العراق 2011 وأفغانستان 2014.

وإلى غاية تولي **ترامب** الرئاسة وبعد تحصيلؤ عامين (2018/2017) من حكمه، نجدُ أنه زاد الوضع توترا وتصّعيدا مع بكّين خاصة، والعالم عامة (الشرق الأوسط، كوريا الشمالية، إيران، فنزويلا...).

لقد لعبت الصين في هذه **"الدورة"** السياسية دورا لا يكاد يُذكر، فبعد دفع الرئيس **بِنغ**، سعى الرئيس **جيانغ زِيمّين "Jiāng Zémín"** (ولايتُهُ 1993-2003) إلى علاقة إستراتيجية مع الولايات المتحدة ممّا حدَّ من الخلافات وعزّزَ التعاون بين الطرفين بشأن القضايا الرئيسية المطروحة أمام الأمم المتحدة، وبالطبع، يُعد قرار بكين بعدم التعرُض ضدّ الولايات المتحدة في حربها على العراق 2003 معلماً بارزا في هذا المسار، حاله حال قرار التوقيع عل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (نيويورك 1996)، ومكافحة الإرهاب (الإندماج في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 2001، ولأن حينها إستنّفرت جُل قِوَاها وأضحى العالم بين خيارين لا ثالث لهما، إمّا مع واشنطن أو ضدّها).

منذ إنشاء الجمهورية الشعبية الصينية وهي في سعي دؤوب ومتواصل في عصّرنة وتحديث قواتها المسلحة، ومنذ العام 1979 زادت بشكل كبير منّ حجم إنفاقها العسكري وبشكل مُستمر بأكثر من 10% سنويا من الموازنة العامة بإستثناء عامي 1987 و2009.

لقد تولّى الرئيس **جيانغ** بنفسه إدارة أزمة تايوان الجديدة في مارس 1996، حيث قامت بكين حينها بإختبار صواريخ باليستية حول الجزيرة وقد أحدث ذلك أزمة خانقة بين واشنطن وبكين، ثم آلت إلى الحل، وبهذا إستطاعت الصين أن **توضح وجهة نظرها** بالرفض التام لأي تفكير بقبول إعلان الإستقلال من جانب تايوان المدعومة من قبل الولايات المتحدة.

أيضا، توترت العلاقات بسبب النزاعات المحلية في الصين، وذلك بعد سحق السلطات الصينية إحتجاجات ميدان "تيانانمين" جوان 1989، وقد ترتب عن ذلك قرار مجموعة الدول الكبرى الصناعية السبعة (G7) عقوبات بقيت واحدة من ضمنها فّعّالة إلى غاية اليوم وهي وقف مبيعات الأسلحة إلى الصين.

ختاما، يمكن حصر السياقات التاريخية لهاته العلاقة الثنائية الأمريكية الصينية بإقّتضابٍ فيما يلي:[2]

---

[1] **العلاقات الأمريكية الصينية**، مجلة شؤون عربية (العدد 155)، جامعة الدول العربية، مصر، 2013، ص 79.
[2] فرانسوا غودمو، **مرجع سابق**، ص 05.

- المرحلة الأولى: إمتدت زمانيا من بداية القرن العشرين إلى غاية منتصفه (1899-1949 تاريخ إنشاء الجمهورية الشعبية الصينية)، حيث إتّسمت هذه المرحلة بدعم الولايات المتحدة الصين في مجاعاتها وناصرتها ضد الغزو الياباني.
- المرحلة الثانية: (1949-1972) ويصطلح عليها بمرحلة التصادم وعدم الإعتراف بالدولة الوليدة، وهي الدولة التي تتبنى الإشتراكية منهجا والشيوعية عقيدة.
- المرحلة الثالثة: وبدأت من العام 1972، والموسومة إصطلاحا بمرحلة التطور والتقارب، وتأسيس الشراكة الإقتصادية والإعتماد التجاري المتبادل.
- المرحلة الرابعة: وتبدأ من منتصف العام 2018 وإلى غاية يومنا هذا، وهي مرحلة توتر بلغت مستوى أعظم حرب إقتصادية وتجارية في العالم وفي التاريخ، وهي غير معلومة نسبياً في آجال الإنقضاء ولا عواقب النتائج.

المطلب الثاني: البعد الإقتصادي (أعظمّ إقّتصادّينّ في العالم)

إلى جانب ما ذكرناه في البعد التاريخي بين الولايات المتحدة والصين من تجاذبات موجبة أحيانا وسالبة في أخرى، يبقى "البعد الإقتصادي" السمة الأبرز لهاته العلاقة، لا سيما وأن "الإقتصاد" هو العامل الأهم في عالم اليوم.

في حين ذلك كله، إتخذت العلاقة الإقتصادية **(وهي جوهر دراستنا)** مسارا خاصا بها، مع الأفضلية المطلقة للصين كأكبر شريك تجاري لواشنطن، والتي بلغ فائض تجارتها مع الولايات المتحدة قيمة 422 مليار دولار في العام 2017، وفي العام 2018 بلغ قيمة 462 مليار دولار (وهو أضخم رقم إقتصادي في العالم لأقوى إقّتصادّين في العالم)، كما يقترب الفائض التجاري لصالح الصين مع الإتحاد الأوروبي من نفس القيمة السابقة.

بالإضافة إلى ذلك تقوم بكين بإستثمار ثلثي (10/3.3) إحتياطاتها النقدية الأجنبية (الدولار) في الخزانة الأمريكية، والتي نَمَتْ في العام 2018 لتبلغ قيمة 3.8 تريليون دولار، حيث يتم آليا توجيه 1.5 تريليون دولار منها للإستثمار عن طري شراء وتمَلّك سندات الخزانة الأمريكية والسندات شبه الحكومية (وهي نقطة قوة تُحتّسب لبكين ضد واشنطن)، وبهذا جاوزت الصين اليابان كأكبر مالك أجنبي لديون الولايات المتحدة الأمريكية.

منّ هنّا، يعتبر هذا الأمر الذي يُمثل أحد أهم أبعاد وأركان العلاقة الإقتصادية بين البلدين، يُمثل مصدراً للخوف والقلق في الأوساط الرسمية وغير الرسمية في الولايات المتحدة، ومن ذلك، فإن الرئيس **ترامب**، وزارة الخزانة، مجموعة من أعضاء الكونغرس، والرأي العام، لطالما كانوا ولا يزالون يتهمون الصين بالتلاعب بعملتها، والقيام بتحويل الفائض في الحساب الجاري إلى إحتياطات من العملات الأجنبية.

وعلى غرار ذلك، يعتبر كثيرُون من أصحاب الرأي وصناع القرار وعلى رأسهم وزيرة الخارجية والمرشحة الديمقراطية للرئاسة سابقا **هيلاري كلينتون "Hillary Clinton"** (1947) أنه من الصعب جدّا الجدّل والتحارب مع شريك إقتصادي وتجاري حين يكون هو الدائن الرئيسي وبحجم الصين.

إن العلاقة الإقتصادية بيّنَ الصين والولايات المتحدة علاقة إستراتيجية بإمتياز، ولهذا، وبالرغم من كل شيء، فإن اللقاءات رفيعة المستوى بين صانعي القرار (2011-2018)، والحوار الإستراتيجي والإقتصادي يجمع ما بين القضايا الإقتصادية بالأساس، وكذا، الأمنية، السياسية، والإستراتيجية.

خلال حملته وفترة رئاسة **أوباما**، لم يُلقِي بَالاً كبّيراً لموضوع الصين على عكس **ترامب**، وعلى عكس خصمه الجمهوري "المتشدد" السيناتور **جون ماكيين "John McCain"** (1936-2018) المرشح الجمهوري لإنتخابات الرئاسة 2008.

لقد بدأت الفصول الأولى من حكم **أوباما** بتجديد الجهود وتوحيدها لصياغة شراكة مع الصين، حيث أنه ومع زيارته الأولى إلى الصين في 2009 ذكر البيان الرسمي عبارة "المصالح الأساسية للبلدين"، وهي عبارة مهمة جدا إستثمرت فيها الصين كثيرا، وأدرجت تحتها "كَبند" العديد من المطالب السيادية.

لقد تعاونت الصين إقتصاديا مع الولايات المتحدة عام 2008 في حل الأزمة المالية العالمية الكبرى التي ضربت العالم، وذلك من خلال إطلاق بكين لمجموعة ضخمة من الحوافز الإقصادية للحفاظ على النمو.

ثُمّ تلّىَ ذلك العام 2009، والذي ألغت فيه بكين الموازنة العسكرية ووجهتها إلى الإقتصاد، وما كان إلاّ أنّ تنامى هذا الأخير وتعاظم منّ حِينها حالهُ كحال الوضع الصيني سياسياً وإستراتيجياً بشكل سريع وكبير، وبعدَّ أنّ عكست سياساتها السابقة تجاه جيرانها الآسيويين تحدٍّ ضمنِيّ للتفوق الأمريكي في آسيا والمحيط الهادئ حاضراً ومستقبلاً.

أيضاً، وخلال السنة ذاتها تكررت حوادث الحدود بين بكين واليابان، الهند، وفيتنام بإنتظام، وقد ظلت قدرة الصين على إبراز قوتها في إزدياد مستمر وإلى غاية اليوم، وفي حين ذلك تحول حلفاء واشنطن في المنطقة إلى مغازلة بكين بشكل ثنائي ومتزايد بحثا عن الحماية والأمان مُلقين بآمالهم ورِهاناتهم على الصين.

في الظاهر تلعب الصين لصالح الولايات المتحدة ذلك أنها تضمن وإلى حد كبير إستمرار علاقات التحالف بين واشنطن وآسيا، ولكنها باطنيا وفي الوقت نفسه تُحرجّها، وللتنّويه، تنشر قيادة الأركان الأمريكية حاليا 60% من قواتها البحرية في آسيا بكلفة إقتصادية باهضة جدا في مهمات دفاعية ولوجستية[1].

كذلك، أصبحت النزعة القومية المتصاعدة في الصين عامل تأثير، فعلى الرغم من أن النظام الإستبدادي لا يسعى بالعادة إلى الحصول على موافقة الرأي العام فإن كثيرا من القادة لا يستطيعون تحمل وِزر إتخاذ موقف معتدل علناً خوفا من وصفهِ بالخائن (بنظرِ الصينيين)، وهنا نتكلم عن العلاقة بين بكين وواشنطن.

[1] اللوجستية "Logistics": يُصطلَحُ عليه أيضاً بـفَنُّ السَّوْقِيَّات، هو فنّ وعلم إدارة تدفق البضائع، الطاقة، المعلومات، والموارد الأخرى كالمنتجات، الخدمات، وحتى البشرية، وذلك من منطقة الإنتاج إلى منطقة الإستهلاك، حيث أنهُ منّ المستحيل إنجاز أيةّ تجارة عالمية، أو عملية (إستيراد / تصدير) عالمية، أو عملية نقل للمواد الأولية، أو المنتجات وتصنيعها، دون دعمٍ لُوجستي إحترافي. حيث تتضمن اللوجستيات ما يلي: تجميع المعلومات، النقل، الجردّ، التخزين، المعالجة المادية والتغليف (الصنّدقة).

إلى جانب التعاون الإقتصادي الضخم، فكِلا البلدين مستمران في التعاون في مجموعة كبيرة من القضايا الأخرى وفي عدة مجالات، فمثلا، الصين لطالما ضغطت على كوريا الشمالية لإتخاذ موقف أكثر إعتدالا، وكان لها الدور في حَبك خيوط القمة التاريخية في سنغافورة بين **ترامب** و**كيم** (2018)، وفي قمة الفليبين الثانية (2019)، كمّا أن ضغوطاتها هذه لطالما إتسمت بالنصائح غير المرفوقة بالعقوبات ولا المفروضة.

أيضا، فبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تتحرك في ملف تايوان (وهو موضوع حساس لبكين)، فإنها لم تدعوا بتاتا إلى دعم من يطالب بالإستقلال الذاتي كخيار.

بالإضافة إلى ذلك وعَوْداً على البعد الإقتصادي، فلطالما قبلت وتقبّلت واشنطن (حتى **ترامب** في عامه الثالث) مساعي الصين في جميع أنحاء العالم لتؤمن نفسها بالطاقة والمواد الخام، وقد فتحت أبوابها في هذا المجال منذ 2013، ومن ذلك أنه وبعد مرور أزيد من خمس عشرة عاما على التدخل الأمريكي في العراق وإحتلاله، نجد أن الصين تمتلك حِصَصاً أكبر من حِصص الولايات المتحدة في النفط العراقي، وهو الوضع الذي لم يتصور مطلقاً قوعهُ.[1]

نذكر أيضا كيف سمحت الصين للولايات المتحدة بالتدخل في الشأن الليبي بإعتبارها عضوا في المجلس الدولي للأمن بما أنها تملك حق "الفيتو"، ورغم أن هذا التدخل تسبب في جدل داخلي كبير بعد أن خسرت مكاسب إقتصادية في ليبيا.

أما معارضتها للتدخل الأمريكي في سوريا، فعلى الرغم من أنه يُبَرَرّ كمسألة مبدأ، إلاّ أنه كان أكثر إرتباطا بما بقي من تضامن مشترك مع روسيا في الأمم المتحدة بشأن القضايا السيادية الكبرى.

إجمالا، وفي الوقت الذي يستعد فيه الإقتصاد الصيني ليتجاوز الإقتصاد الأمريكي في **"الحجم"** وليس في **"التطور"**، يبدوُا بوضوح أن العلاقات الإقتصادية الأمريكية الصينية تتجه نحو مستقبل لَـبِـكٍ يكتنفهُ الغموض.

كثيرا ما يرى الطرفان في "إنعدام الثقة" أحد العوامل المؤثرة على العلاقة بينهما، وفي ظل إدارة رئيس مثل **ترامب**، ومثل الرئيس الصيني الحالي، ولكن، ميزان القوى ونماذج الحكم المختلفة بين البلدين هي العوامل الأكثر والأعمق تأثيرا في هذا الشأن.

ختاما يُمكن القول أنه وبالرغم من كل هاته الإرهاصات والتجاذبات، فإنه منّ الجليّ أنّ آخر ما يرغب فيه الطرفان هو "الصراع والإحتراب"، ذلك أن كِلا الطرفين يعرفان جيداً قيمة الآخر، وبالتالي، ستستمرُ واشنطن وبكين في **"إحتواء"** المنافسة بذكاءٍ ودهاءْ ما أمّكَنَتْ الأحوال ذلك.

المطلب الثالث: البعد التعاوني والتنافسي (سياسياً، أمنياً، إستراتيجياً)

البعد التعاوني في العلاقات الأمريكية الصينية

يأخذ التعاون الثنائي والمشترك بين الولايات المتحدة وواشنطن الحيّز الأكبر والأهم في العالم بإعتبارهما الإقتصادين الأضخم والقوتان الأكبر عسكرياً (إلى جانب روسيا) وتكنولوجياً في العالم.

[1] نسيمة طويل، **مرجع سابق**، ص 11.

حيث يُعتبر كِلا البلدين منّ أهمّ الدول المُجسدة لمفهوم **التعاون** و**الإعتماد** الدولي المتبادل (في المجال الإقتصادي، السياسي، الأمني، الإستراتيجي، الثقافي...)، إذ يعتبر "المجال الإقصادي" هو البعد الأساسي والرئيس في هذه العلاقة.

يتجاوز حجم التبادل الإقتصادي والتجاري بين البلدين عتبة الـ 600 مليار دولار في إحصائيات العام 2018، ويميل الميزان التجاري لصالح بكين على حساب واشنطن، حيث يتجاوز فائضها التجاري قيمة 462 مليار دولار.

وقد بلغت صادرات الولايات المتحدة إلى الصين قيمة 117 مليار دولار، بينما بلغت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة قيمة 500 مليار دولار من العام نفسه.

كما بلغت الإستثمارات المُباشرة بين البلدين قيمة 65 مليار دولار.، حيث تمثل حصة الإستثمارات الصينية قيمة 50 مليار دولار، في حين لم تتجاوز حصة الإستثمارات الأمريكية قيمة 15 مليار دولار.

إنّ العجز التجاري بين البلدين يعود إلى إرتفاع الواردات الصينية بوتيرة أسرع من الصادرات الأمريكية إليها.

يعدّ التعاون الإقتصادي والتبادل التجاري بين واشنطن وبكين الأهم والأعقد كماً وكيفاً، فهذه العلاقة ذات الأربعين عاماً بدأت بقيمة 1 مليار دولار عام 1979 لتبلغ قيمة الـ 600 مليار دولار حاضراً، ومن المُتحتمل أن تبلغ قيمة 1 ترليون دولار في العقد القادم، كمّا تعد هذه العلاقة من أهم الأطروحات التي تجسد مفهوم التعاون الوطيد في القرن الواحد والعشرين ميلادي، والتي يصفها **جوزيف ناي " Joseph Nye"** بعلاقة التعاون التنافسي.[1]

البعد التنافسي في العلاقات الأمريكية الصينية

غداة إندثار عهد الحرب العالمية الثانية وعلى طول فترة الحرب الباردة (1945-1991) لطالما كان الصراع (الأيدولوجي، الفكري، العسكري...) إحدى أهم مَيّزَات تلك المرحلة الحُبلى بالتوترات، النزاعات، واللاإستقرار...

ومع إعلان "**غوربتشوف**" (رئيس الإتحاد السوفياتي) وسقوط جدار برلين، وإنتقال العالم إلى الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ظهور العولمة كظاهرة كونية، أضحى "التنافس" أحد أهم أوجه التعامل في العلاقات الدولية لا سيما منها الإقتصادية.

يعتبر التنافس نمطاً صحيا وطبيعيا في العلاقات الدولية نظرا لتقاطع المصالح تارة وتعارضها في مواضع أخرى...

تعد العلاقة الأمريكية الصينية النموذج الأمثل الذي من خلاله تتجسد معاني التنافس الدولي في العديد من المجالات السياسية، الإقتصادية، الإستراتيجية، الإيدولوجية، العسكرية، الثقافية...، بالإضافة إلى نمط الحياة والقيم.

[1] جوزيف ناي، **طابع التنافس التعاوني للعلاقات الأمريكية الصينية**، project-syndicate.org، بتاريخ (2018/11/06).

لقد أضحت العلاقات الدولية تُواكب تنافسا دوليا مفتوحا يأخذ الإقتصاد فيه مكانة أساسية، ومن ذلك العلاقات الأمريكية الصينية التي تعتبر من أهم الأمثلة والنماذج المعاصرة لطبيعة التنافس المُمَيِّز للعلاقات بين الدول، بحيث تتعدد أوجه الصراع وقضاياه دون أن تصل هذه العلاقة التنافسية ولحد الآن وفي كل المجالات إلى مستوى الصدام العسكري المباشر.

إنّ تقاطع المصالح بين البلدين أبقى على خاصية التنافس ممتدة ومتصلة قبل وأثناء النظام الدولي القائم حاليا، ومتغذية بعديد المسببات الإستراتيجية والأيدولوجية.[1]

هذه **المُسببات** يمكن لملمتها إجمالا فيما يلي:

1) العامل السياسي: طيلة الحرب الباردة، تغذى التنافس وتشبعت الخلافات بين البلدين من المشارب الأيدولوجية (الرأسمالية، الليبرالية، الإشتراكية، الشيوعية...)، ممّا إنجر عن ذلك تغيّيرات وتموقعات عميقة إمتدت إلى السياسة والإقتصاد...
2) العامل الإقتصادي:
- برزو الصين كدولة عظمى وفق إستراتجيات مدروسة وبمؤشرات إيجابية ومتسارعة.
- إن تتبع لغة الأرقام والإحصاءات يُوحي بأن الصين ستكون هي الإقتصاد الأول عالميا في القرن الواحد والعشرين.
- تحتل الصين حاليا المرتبة الثانية عالميا في الإقتصاد، بناتج محلي قدره 15 ترليون دولار لسنة 2018.
- تُعتبر الصين أكبر مصدر، وثاني مستورد، وأكبر دولة تجارية في العالم.
- تُحقق الصين سنويا فائضا في الميزان التجاري على مدار السنوات الأخيرة بقيمة لا تَقِلُ عن تريليون دولار.

ومن هنا، تتجلى المؤشرات والأرقام سابقة الذكر لدى واشنطن بمنطق الخوف والتهديد، إذ أنه وكما سبق التأكيد، فإن القوة الإقتصادية هي الأداة الأساسية لإيجاد مكانة دولية تُهَدِدُ فيها الولايات المتحدة في عرشها على العالم بالهيمنة والنفوذ.

3) العامل العسكري:

لقد دعمت الصين إقتصادها بقوة عسكرية لا يستهان بها، من ذلك:
- الصين تخصص سنويا 6% من الموازنة العامة للإنفاق العسكري، أي ما قيمته 250 مليار دولار، وهي ثاني أكبر موازنة عسكرية في العالم بعد الولايات المتحدة التي تحتل المرتبة الأولى بموازنة عسكرية قدرها 700 مليار دولار، وهي نصف قيمة ما ينفقه العالم أجمع في المجال العسكري.
- لقد تطورت العقيدة الصينية في السنوات الأخيرة من فكرة الدفاع عن الإقليم إلى فكرة التهديد وإستخدام القوة، وهو نفس مبدأ وعقيدة الولايات المتحدة، وذلك ما يجعل منها منافسا مزعجا إلى جانب روسيا بالنسبة إلى واشنطن.
- الصين تتحرك دوليا من مُنطلق أنها دولة وإمبراطورية تاريخية بجذور ضاربة في عُمق الزمان (حضارة جدُّ متقدمة عمرها 7000 سنة)، وتستند في ذلك إلى مذهب "**الكُونْفِشْيُوسِيَةَ**[2]"...

---

[1] نسيمة طويل، **مرجع سابق**، ص 07.

[2] **الكونفشيوسية "Confucianism ":** هي مجموعة من المُعتقدات والمبادئ في الفلسفة الصينية، طُورت عن طريق تعاليم كونفيشيوس "Confucius" (551-479 ق.م) وأتباعه، تتمحور في مُجملها حول الأخلاق والآداب، طريقة إدارة الحكم والعلاقات الإجتماعية. لقد أثرت=

- إن كل هذا وذاك، أعطى للصين قدرة عالمية على نسج شبكة علاقات دولية أساسها المصلحة، وعليه، فإن سياسة الإنتشار هذه أخذتها إلى الصدام مع الولايات المتحدة في العديد من النقاط والمحاور لاسيما الإستراتيجية منها.

إنّ منّ أهمّ دوافِع التنافس ظاهريا والصراع باطنيا بين البلدين، هو أن كلاهما يسعيان إلى بسط نفوذهما على العالم وفرض النموذج الخاص بهما على جميع الأصعدة، حيث أن الولايات المتحدة لطالما تبنت وتتبنى عديد الإستراتيجيات التي تبقى من خلالها مهيمنة ومسيطرة على العالم، وهي التي ترى ذاتها ونفسها الدولة الأولى في كل شيء ولا منافس لها البتّة.

أمّا الصين، فهي الأخرى تعمل بكدّ وجدّ، وتبني عديد الإستراتيجيات (طريق الحرير، صنع في الصين...) لتنتشر دوليا وعالميا ساعية إلى تبوء المرتبة الأولى خلفا لواشنطن، ومن أجل ذلك فإنها تَمضي قِدَماً مَهما كان الثمن.

يمكن حصر أهم **مواطن** التنافس والصراع بين البلدين فيما يلي:

- آسيا[1]:

لقد قامت الصين بالإنفتاح المتكامل على قارة آسيا، لا سيما بعد تراجع الدور الياباني وتراجع ترتيبه إلى الثالث عالميا وراء الصين في الإقتصاد العالمي.

لقد قامت الصين تقريبا بتسوية جميع نزاعاتها الحدودية في هذه القارة، وتوجهت إلى إحتواء الجميع والإنتشار فيها، وخلق علاقات صداقة وتعاون تقوم على الإحترام والثقة المتبادلة، بالإضافة إلى تقديم المساعدات الإقتصادية وتطوير التجارة.

في خضمّ ذلك كله، زادت المخاوف الأمريكية من تعاظم هذه الهيمنة الصينية، لا سيما في ظل تراجع حليفتها الكبرى "اليابان"، والتي تحتضن أهم قواعدها العسكرية إضافة إلى دول الخليج، وهذا ما إنجر عنهُ وترتب عليّهِ تراجعاً سريعا في مؤشرات القوة الأمريكية في آسيا وتعاظمها لصالح الصين.

- العلاقات الدولية والمنظمات:

إن المكانة التي يحتلها العملاق الصيني عالميا وعلى إعتبار عضويتها الدائمة في مجلس الأمن الدولي وإمتلاكها لحق النقض "الفيتو"، جعلت منها ندّا لا يستهان به في كثير من المَوَاَضِعُ والمصالح التي تستهدفها الولايات المتحدة، ومثال ذلك:

- الصين دائما ما تعارض القرارات الأمريكية في مجلس الأمن (الملف السوري، الملف الإيراني، أزمة فنزويلا....)، حيث ترى الصين أن الأمم المتحدة هي الحل الوحيد والشرعي للقضايا والنزاعات الدولية، وهذا طبعا يكسِر الرؤية الأمريكية التي تتبنى أسلوب الاحادية في الحلول (العراق، أفغانستان، ليبيا...).

=الكونفشيوسية في منهج حياة الصينيين، حيث حددت لهم أنماط الحياة وسُلم القِيم الإجتماعية، كما وفرت المبادئ الأساسية التي قامت عليها النظريات والمؤسسات السياسية في الصين. إنطلاقاً من الصين، إنتشرت هذه المدرسة إلى كوريا، ثم إلى اليابان وفيتنام، أصبحت ركيزة ثابتة في ثقافة شعوب شرق آسيا.

[1] عبد القادر دندن، **الصعود الصيني والتحدي الطاقاوي**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2016، ص 164.

- تفعيل مبدأي: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، وعدم إستخدام القوة في وجه المصالح الأمريكية.
- تعاظم النفوذ الصيني "القوة الناعمة" في إفريقيا، الشرق الأوسط، العالم العربي، وأمريكا اللاتينية، وقد كان ذلك بمثابة ضرباً واضحاً للرؤى والمصالح الأمريكية في هذه المناطق، وتحلي الصين بالذكاء، النفس الطويل، و**اليقظة الإستراتيجية** في تعاطيها مع هذا الأمر، ممّا ترتب عن ذلك غضب أمريكي وإستفزاز علني وصريح.
- مبيعات السلاح والتكنولوجيا الصينية إلى دول تصنفها الولايات المتحدة بأنها "مارقة" و"محظورة".

إجمالاً، إن ظاهرة التنافس بين الولايات المتحدة والصين تعدّ من أهم مظاهر وميزات النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين، والتي وإلى وقت غير معلوم تارة ومتوقع تارة أخرى يتميز بنضوب وصغر درجة الصدمات والحروب العسكرية المباشرة، إذ يرجع ذلك في العموم إلى سيادة المتغير الإقتصادي وتحكمه في أولويات ومصالح كل دولة على حدة.

المبحث 2: مقومّات الإقتصاد الأمريكي والصيني

المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية[1]

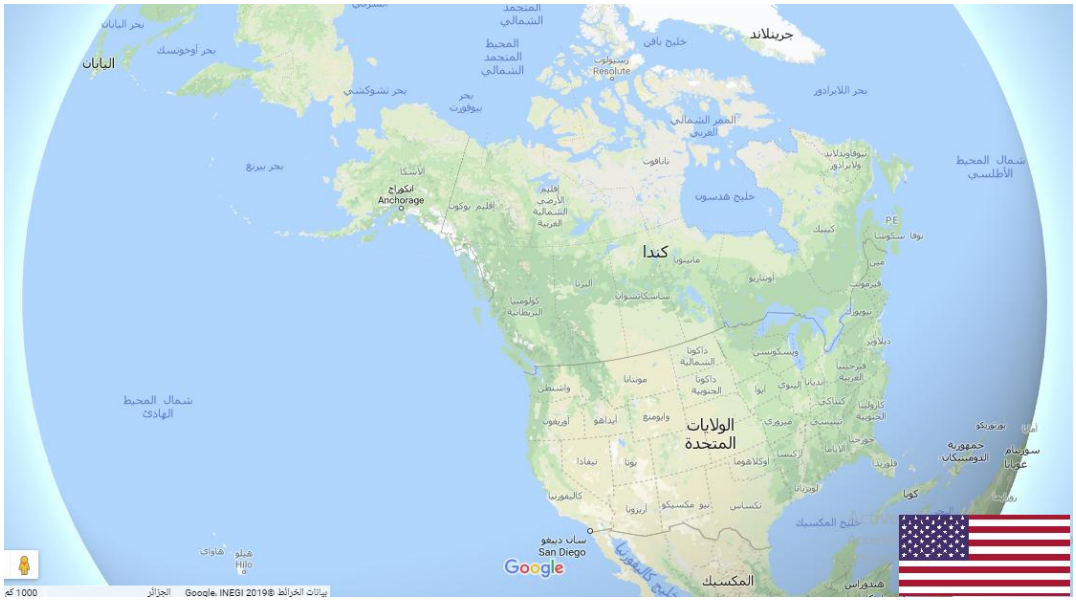

المصدر: محرك البحث الأمريكي – GOOGLE EARTH

هِي جُمهُورِيّة دُستُورِيّة إتِّحادِيّة تضمُّ خمسِين وِلاية، تقع العاصِمة الإتّحادية في (واشنطن)، حيث تعد أقدم فيدرالية حيّة في العالم، وهي جمهورية ديمقراطية تمثيلية (الكونغرس، مجلس النواب) تحكمها الأغلبية ويصون فيها القانون كل الحقوق للجميع، إذّ يعدّ دستورها أقدم دستور مكتوب غير منقطع الإستعمال في العالم منذ 1788، وقد تعاقب على حكمها خمسَ وأَربعِينَ رئيساً.

[1] الولايات المتحدة الأمريكية، كتاب حقائق العالم، وكالة الإستخبارات المركزية، فيرجينيا، cia.gov، بتاريخ (2019/01/07).

أصبح الإقتصاد الوطني الأضخم في العالم منذ عام 1870 إلى غاية اليوم، كما وثقّت الحرب الأمريكية الإسبانية والحرب العالمية الأولى على القوة العسكرية للبلاد، وفي عام 1945، خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية لتكون أول دولة تمتلك أسلحة نووية، وعضوا دائماً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وعضواً مؤسساً في منظمة حلف شمال الأطلسي، كما أصبحت القوة العظمى الوحيدة في العالم بعد إنتهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفيتي في 1991، ويبلغ مقدار ما تنفقه الولايات المتحدة على القوات الأمريكية حوالي 60% من الإنفاق العسكري العالمي، كما تعدّ قوة سياسية، إقتصادية، ثقافية عالمية.

كما تزخر الولايات المتحدة الأمريكية بتقدم هائل وكبير جدا في كل المجالات والميادين العلمية، المعرفية، التكنولوجية... وقد برز منها علماء ومفكرون كثيرون ساهموا ولا زالوا في تقدمّ وتطّور البشرية... وتحوي على عديد الهيئات والصروح العلمية المرموقة وذات المراتب الأولى عالميا، ومن ذلك، جامعات (هارفارد، ماساتشوستس، ستانفورد)[1]، وبها أعظم مراكز البحث والتطوير العلمي، التكنولوجي، الفضائي، أبرزها، وكالة الفضاء الأمريكية (NASA)، والقائمة تطول...

- **الجغرافيا والديموغرافيا**

تَأتِي الوِلايات المُتّحِدَة في المَركز الثّالِث من حيث المِساحة (9.83 مَليون كم²)، وتطل على واجهتين بحريتن (المحيط الأطلسي، الهادئ)، وتحتلّ المَرْتبَة الثّالِثة من حيث عَدّد السُكّان 350 مَليون نَسَمة (5% من سكان العالم)، حيث تتميَّز كوَاحِدَة من أَكثر دُوَلِ العالَم تنوُّعاً من حيث العِرق والثَّقافة نَتِيجة الهِجرة الكَبِيرة إليها من بُلدانٌ مُختلفة.

الولايات المتحدة أول قوة زراعية على المستوى العالمي، سواء من حيث الإنتاج أو التصدير، كما تزخر بتنوع عظيم وشديد في الخيرات الباطنية والسطحية، وتمتلك موارد كبرى جدا متجددة، طبيعية، باطنية، جوفية، طاقاوية، منجمية، مناخية، حيوانية، نباتية، بحرية، مائية، الجبال، الأنهار، البحيرات، الغابات، السهوب، الصحاري، الشريط الساحلي... بَيْدَ أن ذلك كله لم يمنعها من أنّ تكون أكبر مستورد في العالم لـ (البترول، الغاز، اليورانيوم، الذهب...).

- **التاريخ**

في حرب الإستقلال الأمريكية الثورية الدولية (1775–1783) حدث صراع بين بريطانيا العظمى ومستعمراتها الثلاثة عشر[2] أسفر عنه قيام الولايات المتحدة الأمريكية، والتي هزمت فيها بريطانيا العظمى، ثم أعتمدت إتفاقية **فيلادلفيا** (الآباء المؤسسون)[3] الدستور الأميركي الحالي من قبل "الآباء المؤسسون" (17 سبتمبر 1787) وتم التصديق عليه في العام التالي، ممّا جعل تلك الولايات جزءاً من جمهورية واحدة لها حكومة مركزية قوية في واشنطن، ثم تم التصديق على وثيقة الحقوق عام 1791، والتي ضمت عشر تعديلات دستورية تضمن الكثير من الحقوق المدنية الأساسية والحريات.

---

[1] **التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم لسنة 2018**، مركز بحث الجامعات العالمية - معهد بحوث التربية والتعليم (جامعة شانغهاي جياو تونغ / الصين)، sjtu.edu.cn، بتاريخ (2019/01/08).

[2] إسماعيل ياغي، **معالم التاريخ الأمريكي الحديث**، مكتبة العبيكان، السعودية، 2001، ص 28.

[3] **الآباء المؤسسون - تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية**، الموسوعة البريطانية، britannica.com، بتاريخ (2018/12/18).

- **العلاقات الخارجية[1]**

تمارس الولايات المتحدة نفوذاً إقتصادياً، عسكرياً، وسياسياً عالمياً، كما تعد من الأعضاء الدائمين في مجلس أمن الأمم المتحدة، كما تستضيف مدينة نيويورك مقر الأمم المتحدة، وهي عضو في مجموعة الثمانية، مجموعة العشرين، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

يوجد في واشنطن العاصمة سفارات لجميع الدول تقريباً، بالإضافة إلى العديد من القنصليات في مختلف أنحاء البلاد، بالإضافة إلى ذلك يوجد تمثيل دبلوماسي للولايات المتحدة في جميع دول العالم تقريباً، يستثنى من ذلك كوبا، إيران، كوريا الشمالية، بوتان، ليبيا، (تايوان) جمهورية الصين.

أنفقت الولايات المتحدة 25.4 مليار دولار على المساعدة الإنمائية الرسمية وهو الرقم الأكبر في العالم، وعقدت مع كثير من الدول إتفاقيات شراكة وتجارة حرة، إتفاقيات إقتصادية، عسكرية، علمية...

- **القوة العسكرية، الأمنية، الإستخباراتية[2]**

القوة العسكرية:[3]

- الجيش الأمريكي: وهو أقوى قوات مسلحة متطورة وفتاكة في العالم، وثاني أكبر جيش بعد جيش التحرير الشعبي الصيني عدديا بـ 1.300.000 جندي في الخدمة، وبإنفاق عسكري قيمته 750 مليار دولار سنويا (60% من الإنفاق العسكري العالمي)، وتضم القوات (البرية، البحرية، الجوية، الفضائية).
- تمتلك الولايات المتحدة أخطر وأهم أنواع الأسلحة النووية، والهيدروجينية، التكنولوجية، وتعد من أفتك البلدان عسكريا في العالم، إلى جانب ذلك، وكالة إستخبارات الدفاع (DIA)[4]، وكالة مشاريع البحوث المتطورة الدفاعية (DARPA)[5]،
- القوة الأمنية: وزارة الداخلية، وكالة الأمن الداخلي (DHS):[6] وزارة العدل، مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI)[7].
- القوة الإستخباراتية: مجمع المخابرات الأمريكية (USIC)[8]، الإستخبارات القومية (DNI)[9]، وكالة الأمن القومي (NSA)[10]، وكالة المخابرات المركزية (CIA)[11]، مكتب الاستطلاع الوطني (NRO)[12].

- **العلوم والتكنولوجيا**

---

[1] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية، state.gov، بتاريخ (2018/12/18).
[2] **القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية**، معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، السويد، Sipri.gov، بتاريخ (2019/01/17).
[3] الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الأمريكية، defense.gov، بتاريخ (2018/12/18).
[4] الموقع الرسمي لوكالة إستخبارات الدفاع، dia.mil، بتاريخ (2018/12/18)
[5] الموقع الرسمي لوكالة مشاريع البحوث المتطورة الدفاعية، darpa.mil، بتاريخ (2018/12/18).
[6] الموقع الرسمي لوزارة الداخلية – وكالة الأمن الداخلي، dhs.gov، بتاريخ (2018/12/18).
[7] الموقع الرسمي لوزارة العدل – مكتب التحقيقات الفيدرالي، fbi.gov، بتاريخ (2018/12/18).
[8] الموقع الرسمي لمجمع المخابرات الأمريكية، intelligence.gov، بتاريخ (2018/12/18).
[9] الموقع الرسمي للإستخبارات القومية، odni.gov، بتاريخ (2018/12/18).
[10] الموقع الرسمي لوكالة الأمن القومي، nsa.gov، بتاريخ (2018/12/18).
[11] الموقع الرسمي لوكالة الإستخبارات المركزية، cia.gov، بتاريخ (2018/12/18).
[12] الموقع الرسمي لمكتب الإستطلاع الوطني، nsa.gov، بتاريخ (2018/12/18).

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أهم البلدان في العالم المتطورة علميا وتكنولوجيا، وهي التي كان لها الفضل في تقدم البشرية وإرساء معالم الحضارة البشرية المعاصرة في القرنين العشرين والواحد والعشرين بما قدمته من إسهامات في البحث العلمي والتقدم التكنولوجي والإختراعات، أبرزها (الكهرباء، الهاتف التقليدي والذكي، السيارة، الطائرة، الصاروخ، السلاح النووي، الهيدروجيني، الإنترنت، الكمبيوتر، التلفاز، القمر الصناعي، البث التلفزيوني، الأجهزة الطبية...).

- **الإقتصاد**[1] / [2]

تمتلك الولايات المتحدة أقوى إقتصاد في العالم بنسبة تتجاوز 25% من الناتج المحلى العالمى مقدرة بـ 20.4 تريليون، وهو إقتصاد رأسمالي مختلط تغذيه وفرة الموارد الطبيعية، البنية التحتية المتطورة جدا، والإنتاجية العالية، حيث يعتمد على فكرة إقتصاد السوق المبني على الإستثمار والنشاط الحر، والمنافسة التجارية.

يتغير الإقتصاد الأمريكي نسبيا من رئيس إلى آخر، ومن ديمقراطي إلى جمهوري، حيث تتسم فترة حكم الديمقراطيين بالإستقرار والرخاء الإقتصادي، أما فترة الجمهوريين فكثيراً ما تحدث فيها إختلالات وإنهيارات إقتصادية.

الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول تصديرا وإستيرادا، ومع ذلك تمثل ديونها أعلى الديون على المستوى العالمي وفي التاريخ، بَيْدَ أنّ هذه الديون داخلية وتأتي للدلالة على قوة الإقتصاد الأمريكي، إذ تعتبر "الصين" أكبر دائن لها، وبالرغم من كل هذه المقومات "التجارية" فإن قيمة "الواردات" الأمريكية تفوق قيمة "الصادرات"، أي أنها تعاني من "عجز الميزان التجاري"، كذلك، تبلغ قيمة الإحتياط الأجنبي من النقد لها قيمة 200 مليار دولار (المرتبة الـ 18 عالميا).

الولايات المتحدة هي ثالث أكبر دولة منتجة للنفط في العالم (10 مليون برميل يوميا) ، وتعد أكبر مستورد له (15 مليون برميل يوميا)، والغاز الطبيعي (تنتج 541.1 مليار م^3، وتستورد 130.6 مليار م^3، وذلك لتغطية إستهلاكها البالغ 650.1 مليار م^3)، كما أنها الدولة الأولى في العالم في إنتاج الكهرباء، الطاقة النووية، الغاز الطبيعي السائل، الغاز الصخري، الكبريت، الفوسفات، والملح، كذلك، تعد بورصة "وول ستريت" في نيويورك أكبر بورصة في العالم من حيث حجم الدولار، كما أنها من أكبر البلدان المتوفرة على المنتجات المنجمية.

تِعداد القوة العاملة الأمريكية هو 164.86 مليون موظف وعامل[3]، حيث يعد القطاع الحكومي الرائد في مجال العمالة بنسبة 101.29 مليون موظف، وأكبر المجالات من حيث عدد العاملين هي الرعاية الصحية والمساعدة الاجتماعية.

حسب إحصائيات 2018، فإن معدل البطالة يمثل 5.1 بالمائة، معدل التضخم 2.2%، متوسط الدخل 53585 دولار، مؤشر التنمية البشرية +1.12، ومعدل النمو +3.

---

[1] إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، Imf.org، بتاريخ (2019/01/17).
[2] جوزيف ستيلغلتز، **ثلاثة عقود من إقتصاد العولمة**، (ترجمة: خالد شلهوب)، دار علاء الدين، سوريا، 2017.
[3] إجمالي القوى العاملة حول العالم لسنة 2018، منشورات البنك الدولي، worldbank.org/indicator، بتاريخ (2019/01/02).

في الزراعة، الولايات المتحدة هي أكبر وأول قوة زراعية وفلاحية في العالم من حيث الإنتاج والتصدير (40% من الإنتاج العالمي)، وبنسبة 1.3% من إجمالي الناتج المحلي لها المقدّر بـ 20 ترليون دولار، حيث تتخصص أساسا في (الذرة، القمح، الشعير، القطن، الفول السوداني، التبغ، الصويا...)، وتحتل مراتب متقدمة في إنتاج المواشي والأبقار، المنتجات البحرية، إذّ أن كل هذا التقدم يرجع فضله إلى تطويع التكنولوجيا، التقنيات، والعلوم في سبيل ذلك (العتاد والآلات، الهندسة الوراثية، المبيدات، المراقبة التقنية والتكنولوجية...).

في الصناعة، (تمثل 20% من الإقتصاد الأمريكي) تنتج الولايات المتحدة أهم وأجود المنتجات الصناعية على المستوى العالمي، وذلك بفضل قدرتها على التجديد والتحديث، صَدَارتها التكنولوجية والتقنية، تنوع وزخم المنتجات، ووجود اليد العاملة المؤهلة لذلك من أعرق الجامعات والمعاهد عالية المستوى.

حيث تحتل الصدارة في: الفولاذ والصلب (6% من الناتج العالمي)، النسيج، البترول ومشتقاته، السيارات (المرتبة الـ 3 عالميا، (15%) من الإنتاج العالمي)، الطائرات، الكهرباء، العتاد والأسلحة العسكرية، التكنولوجيا والتقنيات، مواد الإستهلاك، الصناعة الغذائية (13% من الإنتاج العالمي)... لكن الصناعة الأمريكية تتقدم أكثر فأكثر نحو التخصص في قطاعات التكنولوجيا الدقيقة المتطورة (الأسلحة، الطيران، الفضاء، الإلكترونيك، الكيمياء الدقيقة (أكبر 5 شركات عالمية لصناعة الأدوية، تكرير النفط، المطاط الصناعي، ومشتقات الفوسفات، بنسبة عالمية تقدر بـ 15.1%)...)، ومن ذلك، **"وادي السيلكون"** في الغرب الأمريكي، والذي يعد أكبر تجمع في العالم للمقاولات المختصة في الصناعات الإلكترونية، التقنية، والمعلوماتية، أبرزها عالميا مثالا لا حصرا (Google, FaceBook, Twitter, YouTube, Yahoo, Sony, Appel, Microsoft, Amazon…)، حيث تسهم بـ 20% من القيمة المضافة في مجال المعلومات على مستوى العالم.

في الخدمات، يمثل قطاع الخدمات القطاع الأكبر في العالم وفي الإقتصاد الأمريكي بنسبة 67.8% من إجمالي الناتج المحلي، إذ تمتلك الولايات المتحد أكبر سوق إستهلاكية في العالم (20% من القيمة العالمية)، حيث تتمحور أهم الخدمات في: الإدارة، الصحة، التعليم، التأمينات، السياحة (ثالث دول العالم في عدد السياح بعد فرنسا وإسبانيا)، الترفيه، الإتصالات، والبنوك والمصارف، كما يوجد عدد ضخم جدا من المدن والمنتجعات الخدماتية والسياحية، وأسواق ومراكز ضخمة (لاس فيغاس، ميامي..)، ومدن لإنتاج الترفيه مثل "هوليوود" التي تحقق أرباحا سنوية بقيمة 200 مليار دولار.

يمثل القطاع الخاص 55.3% من الإقتصاد، بينما يمثل نشاط الحكومة الفيدرالية 24.1%، وأنشطة حكومات الولايات والسلطات المحلية (بما فيها التحويلات الفيدرالية) 20.6%.

في التجارة، يبلغ حجم التجارة الأمريكي مع العالم (واجهتين بحريتين) قيمة 2.4 ترليون دولار بالنسبة "للصادرات"، 3.4 تريليون دولار "للواردات"، وهو الثاني عالميا، وتعد كل من: الصين، الإتحاد الأوروبي، كندا، المكسيك، اليابان، بريطانيا، وألمانيا أكبر الشركاء الإقتصاديين والتجاريين للولايات المتحدة، وهي واحدة من أعلى "إقتصاديات الأداء" ومن ذلك المرتبة الثانية في تقرير التنافسية العالمية.

في الإستثمار، تعد الولايات المتحدة من أكبر الدول المستثمرة بالخارج بأحجام ضخمة جدا، حيث تمثل الشركات الأمريكية نسبة كبيرة من الشركات المتعددة الجنسيات المائة الأولى عالميا، كما

تستقطب إستثمارات ضخمة من الخارج نظرا لوجود سوق إستهلاكية كبيرة، وللإستقرار السياسي الذي تعرفه البلاد، إذ أن أغلب الإستثمارات قادمة من الصين، اليابان، كندا، والإتحاد الأوروبي، حيث يبلغ إجمالي الإستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة 2.7 تريليون دولار، وإجمالي الإستثمارات الأمريكية في العالم أكثر من 3.5 تريليون دولار.

تحظى العملة الأمريكية (الدولار USD) ولعدة أسباب، ونظرا للإتفاق التاريخي "بريتون وودز" 1944، تحظى بمكانة عالمية لا تضاهيها فيها عملة أخرى، حيث أنها تتربع على عرش الإحتياطات العالمية من النقد الأجنبي بنسبة 61.69% (6.62 ترليون دولار)، وأكثر من 90% من التجارة العالمية وعقودها مُقوّمة بالدولار، وأكثر من 40 % من الديون العالمية محررة أيضا بالدولار.

ترتيب إحتياطي الذهب العالمي

إحصائيات عام 2018

ترتيب	الدولة/المنطقة	احتياطيات الذهب (بالطن المتري)	حصة الذهب في احتياطي النقد الأجنبي
1	الولايات المتحدة	8,133.5	74.5%
2	ألمانيا	3,369.9	69.6%
-	صندوق النقد الدولي	2,814.0	لاشيء
3	إيطاليا	2,451.8	66.6%
4	فرنسا	2,436.0	62.4%
5	روسيا	1,944.0	17.2%
6	الصين	1,842.6	2.3%
7	سويسرا	1,040.0	5.2%
8	اليابان	765.2	2.5%
9	هولندا	612.5	67.3%
10	الهند	561.9	5.5%

المصدر: المجلس العالمي للذهب – (gold.org)، لندن 2018

قائمة البلدان / أصحاب المليارات

الترتيب	البلد / المنطقة	عدد المليارديرات	الأغنى في البلد / المنطقة
1	الولايات المتحدة	536	جيف بيزوس
2	الصين	213	وانغ جيان لين
3	الهند	111	موكيش أمباني
4	ألمانيا	103	جورج شايفلر
5	روسيا	88	فلاديمير بوتانين
6	هونغ كونغ	55	لي كا شينج

السنة 2018

المصدر: صندوق النقد الدولي – (IMF.ORG) واشنطن 2018

ختاما، كشف التقرير المشترك لوزارة الخزانة ومكتب الإدارة والميزانية الخاص بالموازنة الأميركية لعام 2018[1]، عن المالية (الموازنة) العامة للولايات المتحدة السنوية، وهي أعلى وأضخم موازنة في العالم، والتي تتوفر على ما يلي:

- أكثر من 4 ملايين وظيفة تم إضافتها منذ تولي الرئيس **ترامب** الرئاسة (جانفي 2017)، وللمرة الأولى أضحى عدد الوظائف أكبر من عدد الساعين للحصول على وظائف.
- بلغ العجز في الموازنة 779 مليار دولار، ما يمثل زيادة 113 مليارات دولار عن السنة المالية السابقة، بنسبة 3.9%.
- بلغت نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي 3.9%، وهو معدل أعلى بـ 0.4% عن السنة المالية السابقة.

[1] وزارة الخزانة الأمريكية، treasury.gov، بتاريخ (2019/01/17).

- زادت الأجور بنسبة 1.4%، وإرتفع متوسط دخل الأسرة بنسبة 1.8%، كما أن ثقة المستهلكين في أعلى معدلاتها.
- إرتفع الناتج المحلي الإجمالي 2.9% خلال 2017، وهو أسرع معدل منذ الربع الثاني لعام 2015.
- بلغ إجمالي الإيرادات 3.329 تريليون دولار في العام المالي 2018، بزيادة 14 مليار دولار عن العام المالي 2017، أي زادت بنسبة 0.4%.
- زيادة الإيرادات بشكل كبير بسبب زيادة المتحصلات من إيرادات الضرائب، التأمين الإجتماعي، إيرادات التقاعد، الرسوم الجمركية على الصين، وإيرادات أخرى.
- إرتفعت النفقات بـ 127 مليار دولار عن السنة المالية السابقة، لتبلغ 4.108 تريليون دولار.
- بلغت نسبة النفقات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي 20.3%، وهو معدل أقل بنسبة 0.4% عن السنة المالية 2017.
- في النفقات، تم تخصيص: 700 مليار دولار للدفاع، 136.7 مليار دولار لوزارة الزراعة، 26.5 لوزارة الطاقة، 1.120.5 تريليون دولار لوزارة الصحة والخدمات الإجتماعية، 68.4 مليار دولار لوزارة الأمن الداخلي، 34.5 مليار دولار لوزارة العدل، 26.4 مليار دولار لوزارة الخارجية.
- بلغ معدل الإقتراض الفيدرالي 15.751 تريليون دولار بزيادة 1.084 تريليون دولار، ويشمل هذا الرقم 779 مليار دولار لتسديد العجز في الميزانية (المشار إليه سابقا).

جمهورية الصين الشعبية

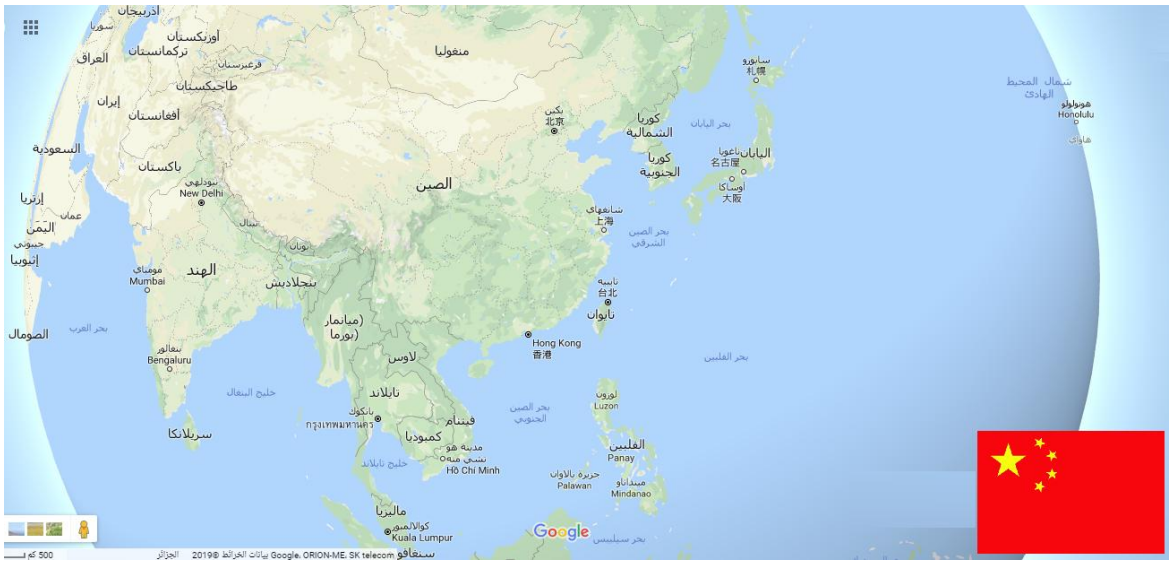

المصدر: محرك البحث الأمريكي – GOOGLE EARTH

هي جمهورية شعبية شيوعية إشتراكية، يحكمها الحزب الشيوعي الصيني في ظل نظام الحزب الواحد، تقع عاصمتها الإدارية والإقتصادية في "بكين".

في 1820م، كان الإقتصاد الصّيني هو الإقتصاد الأكبر في العالم، لكن الثّورات الصّناعيّة في الغرب أنهت هذا التّفوق خلال الفترة (1820-1978)، حيث إنحصر الإقتصاد الصّيني (مقياس النّاتج

المحلي) كنسبة مئويّة من الإقتصاد العالمي بشكل مستمر ووصل إلى أدنى مستوياته خلال الفترة (1952-1978).

لقد أنجزت الصين بناء سياسيا، إقتصاديا، وإجتماعيا عظيما على كافة الأصعدة، وعبر مراحل متعاقبة وسياسات تتلاءم كل منها مع المرحلة التي تم تطبيقها فيها.

- **الجغرافيا والديموغرافيا**

تمتد البلاد على مساحة 9.6 مليون كم^2 (ثالث أكبر مساحة في العالم)، وتطل على عديد الواجهات البحرية (المحيط الهادئ، الهندي...)، وهي الدولة الأكثر سكانًا في العالم بـ 1.49 مليار نسمة (19% من الإجمالي العالمي).

تزخر الصين بتنوع عظيم وكبير في الخيرات الباطنية والسطحية، وتمتلك موارد كبرى جدا متجددة، طبيعية، باطنية، جوفية، طاقاوية، منجمية، مناخية، حيوانية، نباتية، بحرية، مائية، الجبال، الأنهار، البحيرات، الغابات، السهوب، الصحاري، الشريط الساحلي...

- **التاريخ[1]**

الحضارة الصينية القديمة إحدى أقدم الحضارات في العالم، والتي إزدهرت خلال أكثر من 7000 عام، قام النظام السياسي في الصين على الأنظمة الملكية الوراثية (المعروفة أيضًا بإسم السلالات)، في عام 1911 مع تأسيس جمهورية الصين من قبل الكومينتانغ[2] والقوميين الصيني.

شهد النصف الأول من القرن العشرين سقوط البلاد في فترة من التفكك والحروب الأهلية التي قسمت البلاد إلى معسكرين سياسيين رئيسيين هما "**الكومينتانغ**" و"**الشيوعيون**[3]"، ثم إنتهت أعمال العنف الكبرى في عام 1949 عندما حسم الشيوعيون الحرب الأهلية وأسسوا "جمهورية الصين الشعبية" في برّ الصين الرئيسي، ونقل حزب "**الكومينتانغ**" عاصمة جمهوريته إلى **تايبيه** في (تايوان)، حيث تقتصر سيادته حاليًا عليها، وجزر عدة نائية.

منذ ذلك الحين، دخلت جمهورية الصين الشعبية في نزاعات سياسية مع جمهورية الصين حول قضايا السيادة والوضع السياسي لتايوان، وهو الملف الذي يعد ورقة ضغط بيد واشنطن على بكين، والتي وعد بدوره الرئيس الصيني الحالي بحله نهائيا.

في عام 1972 وفي ذروة الإنقسام بين الصين والإتحاد السوفيتي إلتقى كل من "**ماو تسي تونغ**" و"**ريتشارد نيكسون**" في بكين لإقامة علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة، وعليه، تم قبول جمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة وحصلت على العضوية الدائمة في مجلس الأمن.

---

[1] مايكل ديلون، **مختصر تاريخ الصين**، (ترجمة: نانسي محمّد)، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2019.

[2] **الكومينتانغ**: هو الحزب القومي الصيني، وهو الحزب الحاكم في تايوان، تأسس في 15 أوت 1912، حيث يدعوا للوحدة الصينية وهو معادٍ للشيوعية، ومحافظ.

[3] **الحزب الشيوعي الصيني**: و الحزب السياسي الوحيد القانوني في جمهورية الصين الشعبية، تأسس عام 1921، وهو الحزب الحاكم حاليا في الصين بيدٍ من حديد منذ عام 1949.

ويتضح بجلاء أن المرحلة الشيوعية الممتدة منذ 1949 أتاحت إعادة بعث الإمبراطورية الصينية التي لا تخفي الآن طموحها في إعادة تشكيل العالم من خلال تصدير نموذجها في هذا "العصر الجديد".

- **القوة العسكرية**

الصين قوة عظمى، فهي تمتلك ترسانة نووية معترف بها، وجيشها هو الأكبر في العالم من حيث الخدمة (التعداد) بـ 2.500.000 جندي، وكذلك هي ثاني أكبر ميزانية دفاع في العالم بـ 250 مليار دولار. [1]

- **العلوم والتكنولوجيا**[2]

تمتلك الصين ثاني أكبر ميزانية للبحوث والتنمية في العالم بقيمة 200 مليار دولار سنويا، وهذا ما يجعل منها عملاقا عالميا في التكنولوجيا والصناعات الذكية، وفي العديد من المجالات المهمة جدا (الطب، الطاقة، الفضاء، الإتصالات...)، ومثالا على ذلك: شركة **"هواوي"** عملاق صناعات التكنولوجيا الذكية والإلكترونية على النطاق العالمي، برأس مال قدره 1 ترليون دولار، وهي أكبر مشغل إنترنت وإتصالات ممتدة في جميع دول العالم.

- **العلاقات الخارجية**[3]

تملك وتمارس الصين نفوذا عالميا إقتصاديا وسياسيا (القوة الناعمة)، وهي عضو دائم في مجلس الأمن للأمم المتحدة، كما أنها أيضًا عضو في منظمات متعددة الأطراف بما في ذلك، "منظمة التجارة العالمية"، "الأُبِيك"... وقائدا في "حركة عدم الإنحياز"، وما زالت تعدّ نفسها بمثابة محامي الدفاع عن "الدول النامية".

يوجد في بكين العاصمة سفارات لجميع الدول تقريباً، والعديد من القنصليات في مختلف أنحاء البلاد، بالإضافة إلى ذلك يوجد تمثيل دبلوماسي للصين في جميع دول العالم تقريباً.

- **الإقتصاد**[4]

منذ تأسيسها عام 1949 وحتى أواخر عام 1978، بني الإقتصاد الصيني على النموذج السوفياتي (الإقتصاد المخطط المركزي: لا وجود للشركات الخاصة وإنعدام الرأسمالية).

قام الزعيم **"ماو تسي تونغ"** بدفع البلاد نحو مجتمع حديث شيوعي صناعي من خلال "القفزة العظمى للأمام".

بعد وفاة **"ماو"** وإنتهاء الثورة الثقافية بدأ **"دينج شياو بينج"** والقيادة الصينية الجديدة بإصلاحات للإنتقال إلى إقتصاد مختلط موجه نحو السوق تحت حكم الحزب الواحد، وقد تولى

---

[1] الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الصينية، eng.mod.gov.cn، بتاريخ (2018/12/20).
[2] تشانغ وي وي، **مرجع سابق**، ص 46.
[3] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الصينية، fmprc.gov.cn، بتاريخ (2018/12/20).
[4] تشانغ وي وي، **الزلزال الصيني: نهضة دولة متحضرة**، (ترجمة: محمود مكاوي، وماجد شبانة)، دار سما للنشر والتوزيع، مصر، 2016.

"التكنوقراطيون" خير نخبة يعتمد عليها في إرساء الصناعة والتطوير العملي، والإنتقال من مجتمع زراعي بحت إلى مجتمع صناعي.[1]

حاليا، يتميز إقتصاد الصين بكونه إقتصاد سوق قائم على الملكية الخاصة، حيث يتم خصخصة الأراضي الزراعية لزيادة الإنتاجية.

منذ إدخال الإصلاحات الإقتصادية القائمة على فكرة ونظام "السوق" عام 1978، أصبحت الصين أسرع إقتصادات العالم نموًا وتطورا، وأصبحت أكبر دولة مصدرة في العالم وثاني أكبر مستورد.

في العام 2018، يعد الإقتصاد الصيني ثاني أكبر إقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي الإسمي وتعادل القوة الشرائية، بنسبة 17.5% بقيمة 14 تريليون من إجمالى 79.98 تريليون دولار (عالميا).

الصين هي رابع دولة سياحية في العالم (60 مليون سائح سنويا)، وهي أول قوة تجارية تليها الولايات المتحدة (التجارة الدولية، تصدير وإستيراد)، وهي أكبر دولة في العالم تمتلك إحتياطات النقد الأجنبي (3.1 ترليون دولار)، وهي أكبر مالك للسندات الأمريكية بـ 1.5 ترليون دولار (20%)، وهي ثالث بلد عالمي من حيث الإستثمار الأجنبي المباشر فيها (200 مليار دولار)، وهي خامس أكبر مستثمر خارجي (100 مليار دولار)، وتعتبر بورصة **"شانغهاي"** خامس أكبر سوق أوراق مالية في العالم بـ 3.4 ترليون دولار، كما تحتل المرتبة 29 في مؤشر التنافسية العالمية.

يعود نجاح الصين أساسًا إلى التصنيع منخفض التكلفة (اليد العاملة الرخيصة)، البنية التحتية الجيدة، التكنولوجيا، المهارة الإنتاجية العالية، السياسات الحكومية المواتية (الدعم)، والسعر المنخفض لصرف العملة.

تهيمن الدولة على الصناعات الإستراتيجية (التكنولوجيا، الطاقة، الصناعات الثقيلة...)، وتمثل المؤسسات الخاصة (40 مليون شركة خاصة) كمساهم بنسبة 49% من الناتج المحلي الإجمالي.

تفرض الحكومة الوطنية سيطرتها على معظم المصالح الاقتصادية، فهي تدير (المصانع، شركات النقل المصارف، التجارة الخارجية...)، ويعتمد دخل الدولة على جباية الضرائب من الأرباح التي تحققها المصالح الحكومية، وتُستخدم هذه الضرائب عادة في تطوير الصناعات.

بالإضافة إلى ذلك، وَجبَّ توضيح فكرة أساسية وهامة، وهي أن إقتصاد الصين أكبر بنسبة 15% قياساً بالأرقام المحلية الرسمية، والعالمية، ويتمثل ذلك في إقتصاد تحت الأرض وهي التجارة البعيدة عن الرقابة (إقتصاد الظل)، والذي يتألف من أعمال تجارية مرفوضة أخلاقياً وأكثر دنيَوِية لا تنقصها إلا مباركة الحكومة (والضرائب)، حيث أنه من الصعب جدا إحصاءه..[2]

فكرة صنع في الصين: وهي واحدة من أكثر العلامات المعروفة في العالم اليوم بسبب التطور السريع للصين (أكبر مصدر في العالم)، وهي الإستراتيجية التي يسعى إليها الرئيس الحال "جينبينغ".

---

[1] **الإقتصاد الصيني**، مجلة الصين اليوم، بكين، (العدد89)، chinatoday.cn، بتاريخ (2019/02/12).
[2] تِد فشّمن، **الصين شركة عملاقة**، (ترجمة: هالة النابلسي)، مكتبة العبيكان، السعودية، 2009، ص 21.

طريق الحرير والحزام الإقتصادي:[1] تشهد الصين حاليا تطورات عظيمة ونموا باهرا في كافة القطاعات الإقتصادية، إلى جانب ذلك فإن الصين لديها آمال كبيرة جدا وطموحات عسكرية، ومن أجل ذلك كله قامت ولازالت بمشروعات ضخمة جدا لتحقيق رؤاها وتجسيديها على أرض الواقع، وبميزات تتسم ببعد النظر وإستراتيجيات ترعى الأجيال القادمة، إذ أن مشاريعها تبدأ من خمسِينَ إلى مَائةِ عام، وأهمها حاليا هو مشروع "طريق الحرير" بعقود بلغت التِسعَ والتِسعِينَ سَنة، حيث تعد طريق الحرير مبادرة صينية قامت على أنقاض طريق الحرير في القرن التاسع عشر من أجل ربط الصين بالعالم، لتكون **"أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية"**، إذّ تغطي هذه المبادرة أكثر من (68) دولة، بما في ذلك 65٪ من سكان العالم، وَ 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، لذلك يقدر أنّها ستدرج ضمن أكبر مشاريع البنية التّحتيّة والإستثمار في **التّاريخ** (10 ترليون دولار).

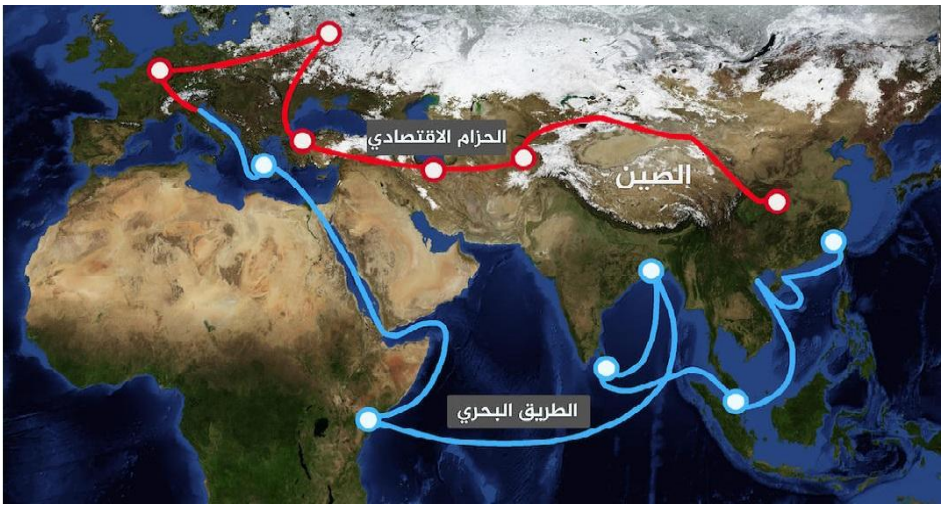

المصدر: محرك البحث الأمريكي – GOOGLE EARTH / التعليق: الباحث

تعتبر قمة الحرير الصينية مشروعا عالميا إقتصادي عابر للقارات، والذي إستثمرت فيه الصين قيمة التريليون دولار، كما قدمت قروضا بقيمة 310 مليار دولار إلى 126 دولة حول العالم.

في العالم 2019، وتحت رعاية الرئيس الصيني الحالي، أعلن عن تقديم نموذج الصين كمثال للبلدان والأمم الأخرى التي ترغب في تسريع تنميتها مع الحفاظ على إستقلالها، وأكد إلتزام الصين بثبات سياستها الإصلاحية والإنفتاحية، والتي تشرع في حقبة جديدة من التنمية السلمية، تحت دعم من مبادرة "الحزام والطريق" (700 مليار دولار).

كما تعهد الرئيس بضخ مبلغ 113 مليار دولار تمويلا إضافيا للمبادرة، وحث البلدان في جميع أنحاء العالم على التعاون معه في السعي إلى العولمة (الصينية).

وهذه هي البداية فقط، فالرئيس شي يسعى من خلال تلك المبادرة (2019) إلى ملء الفراغ الذي أحدثته الولايات المتحدة بموجب سياسة "أمريكا أولاً" التي وضعها **دونالد ترامب**، وقد تعهدت الصين بضخ 4 تريليونات دولار أمريكي أخرى لدعم المبادرة.

---

[1] جانغ يون لينغ، الحزام **والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن الواحد والعشرون**، (ترجمة: آية الغازي)، دار صفصافة، مصر، 2017، ص 441-453.